المحاضرة الأولى

ثانياً : المعالم الشخصية المميزة للمملكة العربية السعودية

المملكة العربية السعودية أشبه ما تكون بقارة لاتساع رقعتها وكبر مساحتها حيث تبلغ مساحتها ٢،٢٧ مليون كيلو متر مربع وعدد سكانها يقارب ١١،٤٧ مليون نسمة .

وقد كانت مناطق المملكة العربية السعودية قبل ٨٦ سنه مثالاً حيا للفوضى والاضطراب والخوف والجوع ، وبقيت على هذا الحال حتى هيأ الله لها أبناء من أبنائها المخلصين وهو جلالة الملك عبدالعزيز رحمة الله فوحد الجزيرة العربية وجمع كلمتها واحل وبدل خوفها امناً وفقرها غناً ، لقد بذل الملك عبدالعزيز الشيء الكثير في سبيل توحيد المملكة وتثبيت دعائم الأمن والإستقرار فيها ، وقد دخل أكثر من أربعين معركة في سبيل تحقيق ما حققه .

وفي عهد خادم الحرمين الشريفين _ حفظه الله _ احتلت المملكة مكانة مرموقة بين دول العالم ، وقد استطاعت أن تفرض احترامها وهيبتها ومكانتها في المجال العربي والإسلامي والدولي ، لا عن طريق وسائل الإعلام الرنانة وإنما عن طريق تمسكها بمبادئ وقيم استقتها من تعاليم الدين الإسلامي الحنيف .

والمملكة العربية السعودية وإن كانت دولة ذات امكانات مادية هائلة إلا أنها لا تستمد مكانتها من مركزها المالي وإنما تستمد مكانتها من عقيدتها الإسلامية وهي تشكر الله على نعمه وتعمل لتوظيف امكاناتها المادية لخدمة أهدافها الوطنية المشتقة من تعاليم الإسلام .

ويمكن تلخيص المعالم الشخصية المميزة للمملكة العربية السعودية فيما يلي :

١. إن المملكة العربية السعودية دولة إسلامية في المقام الأول يحكم الإسلام جميع جوانب الحياة فيها ومجالات العمل ، باعتبارها مهبط الوحي ومنشأ الرسالة وتقوم على حراسة المقدسات الإسلامية ، التي تهفو إليها قلوب أكثر من مليار مسلم في أنحاء المعمورة . وإن الملك القائم بالأمر فيها يلقب بلقب خاص هو خادم الحرمين الشريفين وإنها راعية التضامن العربي والإسلامي .

٢. أنها دولة عربية عريقة في العروبة وهي مركز الثقل في العالم العربي وإنها عضو بارز وفعال في جامعة الدولة العربية . وأنها تعمل كل ما في إمكانها لجمع كلمة العرب وإصلاح ذات البين بين المسلمين .

أنها دولة توجه العلوم والمعارف بمختلف أنواعها ومواردها منهجاً وتأليفاً وتدريساً وجهة إسلامية في معالجة قضاياها والحكم على نظرياتها وطرق استثمارها حتى تكون منبثقة من الإسلام ومنسجمة مع التفكير الإسلامي السديد.

. إنها دولة خليجية وعضو فعال في مجلس التعاون الخليجي وهي ترتبط مع جارتها القريبات ، بروابط خاصة تفرضها علية البيئة الخليجية .

٥. إنها دولة بترولية أولى تحتل مكان الصدارة في منظمة (الأوبك) وأن بها ربع احتياطي العالم من البترول ، وإنها توجه سياسة الطاقة توجيهاً متزناً تتطلع إليه الدول الصناعة الكبرى في العالم وبذلك تعمل على تحقيق توازن في المصالح العالمية بين الدول المنتجة للبترول والدول المستهلكة.

٦. أنها دولة تعمل على تعزيز الثقة الكاملة بمقومات الأمة الإسلامية وإنها خير أمة أخرجت للناس والإيمان بوحدتها على اختلاف اجناسها وألونها وتباين ديارها .

٧. إنها دولة تدعو وتعمل من أجل تحقيق التضامن الإسلامي في سبيل جمع كلمة المسلمين وتعاونهم ودرء الأخطار عنهم .

٨. إنها دولة الزمت نفسها تمشياً مع تعاليم الإسلام بالدعوة إلى الإسلام في مشارق الأرض ومغاربها بالحكمة والموعظة الحسنة وذلك هداية للعالمين واخراجها لهم من الظلمات إلى النور وارتفاعاً بالبشر في مجال العقيدة إلى مستوى الفكر الإسلامي.

٩. إنها دولة تؤمن بأن الجهاد في سبيل الله فريضة محكمة وسنة متبعة وضرورة قائمة وهو ماضي إلى يوم القيامة.

١٠. أنها عضو بارز وفعال في هيئة الأمم المتحدة وهي تعمل على تحقيق السلام والأمن بين شعوب العالم .

ثالثاً : منجزات خطط التنمية في المملكة العربية السعودية

انتهجت المملكة العربية السعودية منذ عام ١٣٩٠هـ خططاً تنموية خمسية وهي :-

١- الخطة الخمسية الأولى ١٣٩٠- ١٣٩٥هـ (١٩٧٠- ١٩٧٥م)
٢- الخطة الخمسية الثانية ١٣٩٥ – ١٤٠٠هـ (١٩٧٥ – ١٩٨٠م)
٣- الخطة الخمسية الثالثة ١٤٠٠ – ١٤٠٥هـ (١٩٨٠ – ١٩٨٥م)
٤- الخطة الخمسية الرابعة ١٤٠٥ – ١٤١٠هـ (١٩٨٥ – ١٩٩٠م)
٥- الخطة الخمسية السادسة ١٤١٠ – ١٤١٥هـ (١٩٩٠ – ١٩٩٥م)

رابعاً : آثار الالتزام بأسس التنمية في المجتمع السعودي

١- أسس التنمية في المملكة

تتمثل العلاقة المتميزة لمسيرة التنمية ونهجها في المملكة العربية السعودية في أن أهدافها المادية والاجتماعية تستند إلى المبادئ والقيم الإسلامية والتراث الثقافي للمجتمع السعودي وتنعكس هذه المبادئ والقيم في :

١. التزام الدولة وتمسكها بمبادئ الشريعة الإسلامية والحفاظ على تقاليد والقيم الثقافية والأخلاقية المرتبطة بها .

٢. المحافظة على الأمن الوطني .

٣. تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتلبية حاجات المواطنين وتوزيع ثمار التنمية عليهم وتوفير الفرص التي تمكن أفراد المجتمع من المساهمة الفعالة في التنمية مع الحد من التأثيرات الجانبية السلبية التي تنجم عن التنمية السريعة.

٤. المحافظة على الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي.

٥. . أهمية التنمية الإقليمية القائمة على التوزيع المتوازن للخدمات الحكومية والاستخدام الأمثل للموارد الطبيعية الموجودة والاستغلال الكامل للإمكانات الذاتية لكل منطقة .

٦. دعم الحرية الاقتصادية ضمن اطار المصلحة العامة وتقوية دور القطاع الخاص في الاقتصاد الوطني باعتباره محور النشاط الاقتصادي في المملكة.

٧. توسيع نطاق العلاقات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والدينية بين المملكة وغيرها من الدول.

٨. تنمية الموارد البشرية باعتبارها ثروة المملكة الحقيقية .

٩. تنوع القاعدة لتحقيق اقتصاد وطني اكثر تطوراً.

٢- هذه هي المبادئ والقيم التي تشكل الأساس لأهداف التنمية بعيدة المدى في المملكة وتنعكس آثارها ونتائجها في الآتي :

١ـ استمرار مسيرة التنمية المتوازنة إذ تكفل الدولة في كل خطة من خطط التنمية الخمسية لكل مجموعة من السكان في المجتمع مهما كانت ظروفهم غير مواتية (حداً معقولاً من مستوى المعيشة الكريمة) بينما تبقى مستويات المعيشة فوق هذا الحد مكافأة للفرد على جهوده وانجازاته.

٢ـ ويتضح الدور الذي تضطلع به عمليات التخطيط في المملكة من خلال تاريخ مسيرة التنمية فيها ، فلقد تغير التخطيط أساساً من مجرد عملية تحدد بواسطتها الدولة نمط الإنفاق من أجل تحقيق أقصى العوائد الاقتصادية والاجتماعية العاجلة استنادا إلى إيرادات محدودة ، وأصبح عملية تسعى من خلالها لأحداث (تغيير أساسي بعيد المدى) في البيئة الاقتصادية مع العمل على تقليل الاحتياجات من القوى العاملة.

٣ـ ولقد ظلت القيم والتعاليم الإسلامية مرتكزاً يستند إليه التخطيط مما أفضى إلى تحقيق مزيج من التطور المادي والاجتماعي في آن واحد ، ودود أن يخل أحدهما الآخر ، بل لقد كان للقيم الدينية والثقافية أثرها العظيم في إحداث التغييرات الاجتماعية والاقتصادية والتنظيمية وانعكس ذلك في اتباع الدولة لسياسة(الاقتصاد الحر) وأخذ زمام المبادرة في التأثير على وجه النشاط الاقتصادي وإتاحة الفرصة للقطاع الخاص للمساهمة في التنمية في ظل حماية الدولة لمختلف أفراد المجتمع والحفاظ على مصالحهم.

٤ـ أصبحت تحرص خطط التنمية في المملكة على أن تتكامل الفعاليات التنموية المبذولة من قبل الدولة مع حيوية (القطاع الخاص) وقدراته داخل إطار الاقتصاد الحر محكوماً بالشريعة الإسلامية ، كما تميز التخطيط في المملكة دائماً بنظريته العملية والواقعية، حيث كانت كل خطة من الخطط الخمسية التي بدأت في ١٣٩٠هـ تصاغ في ضوء الظروف السائدة من إمكانات الدولة والقطاع الخاص والمستوى الذي بلغه الاقتصاد الوطني، ومن ثم حددت كل خطة استراتيجيات (متوسطة المدى لتحقيق أهداف بعيدة المدى للتنمية الوطنية)

٥ـ قد استندت المهام المناسبة لتنفيذ الاستراتيجيات وبصورة ملائمة لكل من القطاعين الحكومي والخاص وقد أسفر ذلك كله عن زيادة في معدلات نمو الاقتصاد الوطني عامة زيادة كبيرة وتلاحقت خطوات التطور في مسارات منظمة ومستمرة نحو الهدف الذي تصبو إليه المملكة على المدى البعيد في (تنويع القاعدة الاقتصادية)

بالتركيز على الصناعات التحويلية والزراعة والتعدين والخدمات المالية وتنمية وتطوير الطاقات الإدارية الوطنية مع التوسع الهائل في تطوير التعليم وتنمية القوى العاملة والخدمات الصحية والاجتماعية، كما نتج عنه تحقيق معدلات استثمارية عالية في معظم القطاعات المكونة للاقتصاد الوطني.

٦ـ خلال العقدين الماضيين حققت التنمية الاقتصادية والاجتماعية في المملكة العربية السعودية معدلات عالية ومتوازنة ، أهلتها بأن تحتل مرتبة متميزة بين (أبرز عشرين دولة متقدمة اقتصادياً)

وتأسست خلالها قاعدة صلبة لاقتصاد حديث قلل من اعتماده على الصادرات النفطية ، كما واصلت المنجزات التنموية ومعطياتها الجديدة في مجال تأمين (الخدمات العامة على نطاق واسع)

لاسيما في مجال (الصحة والتعليم والخدمات الاجتماعية)

وتحقيق تطور كبير في الهياكل التنظيمية لمؤسسات القطاعين الحكومي والخاص لتكون قادرة على النهوض بالمستجد من الاحتياجات الاقتصادية والاجتماعية للمملكة .. والتي أصبحت أكثر تشابكاً وتعقيداً ، ونتيجة جهد مثابر على مدى عشرين عاماً وصلت المملكة إلى مستوى حضاري رفيع تم إنجازه هذا عبر منهج علمي للتخطيط.

خامساً : أهداف التنمية في المملكة العربية السعودية

تتركز أهداف خطط التنمية في المملكة في مسيرتها على :-

١- الحفاظ على القيم الدينية و الأخلاقية والاسلامية.
٢- تعزيز الدفاع عن المملكة واستمرار ترسيخ أمنها الداخلي .
٣- تحقيق معدل مرتفع للنمو الاقتصادي عن طريق تنمية الموارد الاقتصادية .
٤- تخفيف اعتماد اقتصاد المملكة على صادراتها من (الزيت الخام) عن طريق توسيع القاعدة الاقتصادية للمملكة .
٥- تنمية القوى البشرية عن طريق التوسع في التعليم والتدريب ورفع المستوى الصحي.
٦- زيادة الرفاهية لجميع فئات المجتمع ودعم الاستقرار الاجتماعي في موجهة التغييرات الاجتماعية السريعة .
٧- بناء التجهيزات الأساسية اللازمة لتحقيق الأهداف العامة ، استطاعت المملكة العربية السعودية أن تسير بعزم واقتدار نحو تحقيق الأهداف التي رسمتها قيادتها الحكمية عبر مراحل متلاحقة جسدتها خطط التنمية منذ بدء تنفيذ أول خططها عام ١٣٩٠هـ

سادساً : الكيفية التي صيغت بها اهداف خطط التنمية

صيغت أهداف كل خطة بما يتوافق واحتياجات كل مرحلة وصولاً إلى كيان اقتصادي واجتماعي قوي سليم يشكل قاعدة ومظلة الرفاهية والاستقرار والرخاء للمجتمع .

ومع بداية الخطة الخامسة كانت معظم التجهيزات الأساسية قد تكاملت لتبرز اتجاهات جديدة تهدف إلى إعادة تركيب الاقتصاد الوطني ، كمحصلة حتمية لما سبق التخطيط له وتواصلاً لما أنجزته الخطط الخمسية الأربع السابقة

لكن المحصلة الأهم والأبرز وضوحاً ومعايشة ملموسة بصورة مباشرة بالنسبة للمواطن هو ما تحقق له من مستوى معيشي مرتفع مع تأمين مستوى راحة من الحياة الصحية للمجتمع ، ومرافق عصرية شاملة الخدمات المطلوبة للتنمية أي أن الخطة الخامسة دخلت بالبلاد مرحلة جديدة من مراحل التنمية والتخطيط لأهدافها وتواصل منجزاتها .

والخطة الخامسة طرحت العديد من المحاور والأهداف الجديدة تمثل في مجموعها استراتيجية المنعطف التنموي وتتواكب مع مسيرة التواصل الإنمائي وترسيخ منجزاته ومعطياته من أهمها

(التركيز على تغيير البنية الاقتصادية عن طريق النمو المتواصل لمقوماتها الأساسية وتنوع قاعدتها ولا سيما الجوانب الصناعية والانتاجية بوجه عام والتعجيل بتحقيق المزيد من أهدافها وكذلك التوسع في دور القطاع الخاص وتنمية الموارد البشرية وتحسن نوعية وكفاءة الأداء والقدرة المتنامية وتطوير الانتاجية مع التعجيل في تنمية وتطوير العلوم والتقنية .

كما ترمي الخطة في جانب من محاورها وأهدافها إلى تحقيق التنمية الإقليمية المتوازنة وتوزيع نشاطات التنمية الاقتصادية بشكل أشمل على مناطق المملكة والوصول إلى المواطن في أي مكان كان بغض النظر عن مستوى الكثافة السكانية لمنطقته أو المسافة النائية عن مراكز الرئيسة أما جانب الأكثر حيوية وتواصلا بالاهتمام وتنوع المعطيات فهو المحافظة على الرفاهية ونوعية الحياة للمجتمع السعودي والمستوى المعيشي الرفيع للمواطن

قد تم توفير أعلى مستويات الخدمات في مجال التعليم والتدريب والخدمات الصحية والبلدية والاجتماعية

التي أخذت تتنامى منجزاتها وتطور خدماتها على مدى الخطط التنموية الأربع لتلبية احتياجات المواطنين المعنوية والمادية والروحية ومع ذلك ترى الخطة الخامسة أنه مازال ثمة حاجة لبذل مزيد من الجهد لتوفير جميع الخدمات الضرورية في كل مناطق المملكة بصورة ملائمة وكافية والتأكد من أن جميع الخدمات الحكومية تجري في مواقعها الصحيحة والملائمة وتشمل الجميع. بل أن الخطة الخامسة تهدف إلى تحقيق مزيد من الكفاءة في نوعية هذه الخدمات

وحسن توزيعها الجغرافي وضمان استمرار تنفيذها لكافة سكان المملكة بلا استثناء ودون معوقات وتغطية الطلب المتزايد عليها بصورة كافية إلى جانب الاستمرار في تحقيق التنمية الاجتماعية والثقافية عبر قنواتها ومجالاتها المختلفة

وفي جانب أخر يجمع بين (أهداف الرخاء المعيشي والاقتصادي للوطن والمجتمع بوجه عام)

(والرفاهية للمواطن بصفة خاصة) سواء بتلبية احتياجاته المعيشية والاجتماعية الخاصة أو تنمية استثماراته عبر المساهمة الفعلية في التنمية الاقتصادية فإن المعونات والقروض الحكومية ونحوها من الحوافز التشجيعية المتاحة أمام المواطنين في مجالات التنمية المختلفة تمثل بدورها بعداً آخر بالغ الحيوية للتنمية وتواصل معطياتها.

أسئلة المحاضرة الأولى :-

السؤال الأول :

((المملكة العربية السعودية تستمد مكانتها من عقيدتها الإسلامية وتعمل لتوظيف امكاناتها المادية لخدمة أهدافها الوطنية المشتقة من تعاليم الإسلام))

** تحدثي / تحدث بالتفصيل عن المعالم الشخصية المميزة للمملكة العربية السعودية

الاجـــــــابـــه

المملكة العربية السعودية أشبه ما تكون بقارة لاتساع رقعتها وكبر مساحتها حيث تبلغ مساحتها ٢،٢٧ مليون كيلو متر مربع وعدد سكانها يقارب ١١،٤٧ مليون نسمة .

وقد كانت مناطق المملكة العربية السعودية قبل ٨٦ سنه مثالاً حيا للفوضى والاضطراب والخوف والجوع ، وبقيت على هذا الحال حتى هيأ الله لها أبناء من أبنائها المخلصين وهو جلالة الملك عبدالعزيز رحمة الله فوحد الجزيرة العربية وجمع كلمتها واحل وبدل خوفها امناً وفقرها غناً ، لقد بذل الملك عبدالعزيز الشيء الكثير في سبيل توحيد المملكة وتثبيت دعائم الأمن والإستقرار فيها ، وقد دخل أكثر من أربعين معركة في سبيل تحقيق ما حققه .

وفي عهد خادم الحرمين الشريفين _ حفظه الله _ احتلت المملكة مكانة مرموقة بين دول العالم ، وقد استطاعت أن تفرض احترامها وهيبتها ومكانتها في المجال العربي والإسلامي والدولي ، لا عن طريق وسائل الإعلام الرنانة وإنما عن طريق تمسكها بمبادئ وقيم استقتها من تعاليم الدين الإسلامي الحنيف .

والمملكة العربية السعودية وإن كانت دولة ذات امكانات مادية هائلة إلا أنها لا تستمد مكانتها من مركزها المالي وإنما تستمد مكانتها من عقيدتها الإسلامية وهي تشكر الله على نعمه وتعمل لتوظيف امكاناتها المادية لخدمة أهدافها الوطنية المشتقة من تعاليم الإسلام .

ويمكن تلخيص المعالم الشخصية المميزة للمملكة العربية السعودية فيما يلي :

١. إن المملكة العربية السعودية دولة إسلامية في المقام الأول يحكم الإسلام جميع جوانب الحياة فيها ومجالات العمل ، باعتبارها مهبط الوحي ومنشأ الرسالة وتقوم على حراسة المقدسات الإسلامية ، التي تهفو إليها قلوب أكثر من مليار مسلم في أنحاء المعمورة . وإن الملك القائم بالأمر فيها يلقب بلقب خاص هو خادم الحرمين الشريفين وإنها راعية التضامن العربي والإسلامي

٢. أنها دولة عربية عريقة في العروبة وهي مركز الثقل في العالم العربي وإنها عضو بارز وفعال في جامعة الدولة العربية . وأنها تعمل كل ما في إمكانها لجمع كلمة العرب وإصلاح ذات البين بين المسلمين .

٣. أنها دولة توجه العلوم والمعارف بمختلف أنواعها ومواردها منهجاً وتأليفاً وتدريساً وجهة إسلامية في معالجة قضاياها والحكم على نظرياتها وطرق استثمارها حتى تكون منبثقة من الإسلام ومنسجمة مع التفكير الإسلامي السديد.

٤. . إنها دولة خليجية وعضو فعال في مجلس التعاون الخليجي وهي ترتبط مع جارتها القريبات ، بروابط خاصة تفرضها علية البيئة الخليجية .

٥. إنها دولة بترولية أولى تحتل مكان الصدارة في منظمة (الأوبك) وأن بها ربع احتياطي العالم من البترول ، وإنها توجه سياسة الطاقة توجيهاً متزناً تتطلع إليه الدول الصناعة الكبرى في العالم وبذلك تعمل على تحقيق توازن في المصالح العالمية بين الدول المنتجة للبترول والدول المستهلكة.

٦. أنها دولة تعمل على تعزيز الثقة الكاملة بمقومات الأمة الإسلامية وإنها خير أمة أخرجت للناس والإيمان بوحدتها على اختلاف اجناسها وألونها وتباين ديارها

السؤال الثاني :

(صيغت أهداف خطط التنمية السعودية بما يتوافق واحتياجات كل مرحلة وصولاً إلى كيان اقتصادي واجتماعي قوي سليم يشكل قاعدة ومظلة الرفاهية والاستقرار والرخاء للمجتمع)

**عددي / عدد آثار الالتزام بأسس التنمية في المجتمع السعودي

الاجابه **

صيغت أهداف خطط التنمية السعودية بما يتوافق واحتياجات كل مرحلة وصولاً إلى كيان اقتصادي واجتماعي قوي سليم يشكل قاعدة ومظلة الرفاهية والاستقرار والرخاء للمجتمع.

وتنعكس آثار ونتائج المبادئ والقيم التي تشكل الأساس لأهداف التنمية بعيدة المدى في المملكة في الآتي :

١ـ استمرار مسيرة التنمية المتوازنة إذ تكفل الدولة في كل خطة من خطط التنمية الخمسية لكل مجموعة من السكان في المجتمع مهما كانت ظروفهم غير مواتية (حداً معقولاً من مستوى المعيشة الكريمة) بينما تبقى مستويات المعيشة فوق هذا الحد مكافأة للفرد على جهوده وانجازاته.

٢ـ ويتضح الدور الذي تضطلع به عمليات التخطيط في المملكة من خلال تاريخ مسيرة التنمية فيها ، فلقد تغير التخطيط أساساً من مجرد عملية تحدد بواسطتها الدولة نمط الإنفاق من أجل تحقيق أقصى العوائد الاقتصادية والاجتماعية العاجلة استنادا إلى إيرادات محدودة ، وأصبح عملية تسعى من خلالها لأحداث (تغيير أساسي بعيد المدى) في البيئة الاقتصادية مع العمل على تقليل الاحتياجات من القوى العاملة.

٣ـ ولقد ظلت القيم والتعاليم الإسلامية مرتكزاً يستند إليه التخطيط مما أفضى إلى تحقيق مزيج من التطور المادي والاجتماعي في آن واحد ، ودود أن يخل أحدهما الآخر

٤ـ أصبحت تحرص خطط التنمية في المملكة على أن تتكامل الفعاليات التنموية المبذولة من قبل الدولة مع حيوية (القطاع الخاص) وقدراته داخل إطار الاقتصاد الحر محكوماً بالشريعة الإسلامية ، كما تميز التخطيط في المملكة دائماً بنظريته العملية والواقعية، حيث كانت كل خطة من الخطط الخمسية التي بدأت في ١٣٩٠هـ تصاغ في ضوء الظروف السائدة من إمكانات الدولة والقطاع الخاص والمستوى الذي بلغه الاقتصاد الوطني، ومن ثم حددت كل خطة استراتيجيات (متوسطة المدى لتحقيق أهداف بعيدة المدى للتنمية الوطنية).

المحاضرة الثانية

أولاً : التغير و التغيير الاجتماعي في المجتمع السعودي

إن الفارق بين مصطلحي التغير الاجتماعي و التغيير الاجتماعي يتمثل في مدى تدخل الإنسان في عملية التغير

فكلما تدخل الإنسان لإحداث التغير أطلق على هذه العملية تغييراً ، و عادة يكون التغيير مخططاً ، و يسعى إلى إقامة بناء اجتماعي جديد يقوم على التحديد الواقعي و المثالي لاحتياجات المجتمع ، و التنمية الاجتماعية عملية من عمليات التغيير الاجتماعي المخططة و المبرمجة لإحداث تغيرات في الأنساق التربوية و الأسرية و البيئية و التنظيمية و الثقافية .

أما التغير الاجتماعي

فإنه يحدث تلقائياً نتيجة تأثير خدمات و برامج أحدثها الإنسان في واقعه الاجتماعي ، و حينئذ يكون تغير الظاهرة بطريقة تلقائية ليس مقصوداً بفعل الإنسان و تدخله لإحداث هذا التغير . و على هذا الأساس فإن مصطلح " التغير الاجتماعي "يعبر عن الاتجاه الذي تتبعه الظاهرة الاجتماعية داخل النسق الاجتماعي في تطورها بطريقة تلقائية ، إما بتقهقرها أو تقدمها تبعاً للعوامل التي تتأثر بها داخل أو خارج البناء الاجتماعي .

هذه العوامل تكون غير موجهة في إصابة الظاهرة بالقوة أو الضعف أثناء وجودها في الواقع الاجتماعي ، فمثلاً ظاهرة الجريمة يزداد معدل ارتكابها في المجتمع بسبب التوسع في استقدام الأيدي العاملة الأجنبية ، و ظاهرة الجنوح عند الأحداث تزداد بسبب خروج المرأة للعمل خارج المنزل ، فيلاحظ من ذلك أن ظاهرة الجريمة أو الجنوح تأثرت بعوامل غير موجهة لها ، و هذا التحول الذي طرأ على معدلها يعد تغيراً لأنه كان تلقائياً .

إن التنمية الاقتصادية و الاجتماعية التي بدأت في المجتمع السعودي منذ عام (١٣٩٠هـ) تعد برامج مخططة لأنها تركز على التغيير في الجوانب المادية للفرد السعودي ، و بنفس الوقت تحاول المحافظة على الجوانب الثقافية و المعنوية للمجتمع ، لذلك كان منهجها و مبدؤها يتجليان في استناد أهدافها المادية و الاجتماعية إلى المبادئ و القيم الإسلامية و التراث الثقافي للمجتمع السعودي ، لذلك فقد قررت سياسة وزارة التخطيط في جميع الخطط التنموية التي نفذت مبدأ رئيساً ثابتاً في برامجها يتمثل في " التزام الدولة و تمسكها بمبادئ الشريعة الإسلامية و الحفاظ على التقاليد و القيم الثقافية و الأخلاقية المرتبطة بها " .

لذلك قامت سياسة المجتمع في فترة التغيير الاجتماعي بدور المحافظ على المعايير الدينية و الاجتماعية و نقلها من جيل إلى جيل ، و إحاطتها بسياج من الضبط الاجتماعي يمنع العدوان عليها أو الاستخفاف بها أو المناقشة في صلاحيتها ، و تشمل المعايير الاجتماعية عدداً هائلاً من نتائج تفاعل المجتمع في ماضيه و حاضره ، فهي تشمل التعاليم الدينية و المعايير الخلقية و القيم الاجتماعية و الأعراف و العادات و التقاليد .

و تحدد المعايير الاجتماعية علاقة الأفراد بعضهم ببعض ، ما هو صحيح أو خطأ ، و ما هو جائز أو غير جائز ، و ما هو مباح أو محرم ، كالنظر مثلاً لبر الوالدين و صلة الأرحام و قيمة الحجاب و الشرف و التضحية و الإيثار و قيمة التكافل الاجتماعي و احترام كبار السن ، و الأمر بالمعروف و النهي عن المنكر ...

و المجتمع السعودي عندما اعتمد في سياسية التغيير على برامج حكومية موجهة تضفي و تثبت صفة الشرعية على المعايير و القيم الدينية و الاجتماعية السائدة في المجتمع ترسخ العقيدة و تبعد الأفراد من صراع القيم الروحية التي تنقص من قيمة الدين

و تقلل من فعاليته في حل المشكلات الاجتماعية ، فأصبح الدين الإسلامي محركاً فعالاً لطاقات البشر و ضرورة محتمة لتدعيم التقدم المادي .

و على هذا الأساس فإن سياسة التخطيط و التغيير الاجتماعي بالمملكة العربية السعودية قد تدخلت تدخلاً واعياً و مخططاً محاولة لتحقيق التوازن الكافي بين سياسة " النوافذ المفتوحة " على الفكر العالمي المادي بشتى صوره من جهة ، و بين سياسة " التنمية الأخلاقية " المرتكزة على حماية و تدعيم القيم الدينية و الأخلاقية داخل البناء الاجتماعي للمجتمع السعودي .

و لهذا حدث التغير التلقائي في المجتمع في معظم الأحوال من الداخل بسبب صلابة الإطار الثقافي المحلي في مواجهة التيارات الخارجية ، و لكن الموضوعية العلمية تقتضي الاعتراف بوجود تأثير على درجة ما من العمق لوسائل الإعلام الأجنبي و الاحتكاك الثقافي بالمجتمعات الأجنبية على الأفكار و الآداب الدينية و الاجتماعية على مستوى الفرد و الأسرة ، لكنها ليست عميقة إلى الحد الذي يدعو إلى التشاؤم أو الاستسلام .

و يبدو أن سياسة المجتمع في التنمية الاجتماعية و الاقتصادية قد منحت التغير الاجتماعي سمات و خصائص معينة خاصه في مصدره و اتجاهه و حركته ؛

فقد تبين أن أهم خصائص و مظاهر التغير الاجتماعي في المجتمع السعودي تنحصر بالأبعاد التالية :

١- لقد كان مصدر التغير في المجتمع السعودي داخلياً – أي من تفاعل الأفراد داخل البناء الاجتماعي للمجتمع – التحول في مراكزهم و مكاناتهم الاجتماعية ، بمعنى أنه يحدث من الآثار غير المباشرة للتنمية الاقتصادية و الاجتماعية على الأعضاء داخل النسق الاجتماعي ، فمثلاً التغير في قوامة و سلطة رب الأسرة ظهر كنتيجة ارتفاع مركز الزوجة و مركز الأبناء بسبب استقلال الزوجة و الأبناء اقتصادياً عن الآباء ، و انخاف سلطة المدرس في النسق التربوي ظهر نتيجة لتفوق المكانة الاجتماعية و الاقتصادية لبعض الطلاب على مكانة مدرسيهم ، و هذا النمط من التغير يعرف في الدراسات الاجتماعية بالتغير التفاعلي .

و يرى هذا الاتجاه عند دراسته للظواهر الاجتماعية في المجتمع أن العلاقات الاجتماعية بين الأفراد تكون في حالة تداخل السلوك أكثر منها في حالة من التوازن ، و يركز هذا الاتجاه على أن التغير بالفعل الاجتماعي من داخل النسق الاجتماعي و ينشأ من تفاعل الأفراد فيما بينهم و ذلك بسبب التغير في المراكز و المكانات الاجتماعية للأفراد نتيجة لآثار برامج التنمية الاجتماعية و الاقتصادية ، مما يترتب عليه عملية عدم استقرار الأدوار الاجتماعية داخل النسق الاجتماعي ، و السمة الأساسية لهذا النمط من التغير أنه يحدث في ظل القيم و المعايير الرئيسة في المجتمع ، فمثلاً قد ترتفع مراكز الأبناء و تزداد سلطاتهم في الأسرة ، لكن ثقافة المجتمع التي منحتها الدولة صفة الشرعية في برامجها الاجتماعية و التربوية تحد من حدوث عقوق الوالدين و التمرد عليهما .

٢- و قد يكون التغير من داخل البناء الاجتماعي و لكن لا يكون تفاعلياً في ظل القيم و المعايير الشرعية ، بل قد يكون في بعض الأحيان صراعياً يقوم على فكرة الصراع و فكرة التعارض بين قوة التحضر و قوة المعايير الثقافية (الدينية و الاجتماعية) .

و من أمثلة ذلك صراع الأجيال الذي حدث في المجتمع السعودي من آثار التنمية الاقتصادية و الاجتماعية ، فقد دعا ارتفاع مراكز الأبناء بسبب استقلالهم المادي عن آبائهم إلى صراع القيم بين الأجيال الشابة و الأجيال التقليدية حول السلطة في المنزل الذي ترتب عليه استقلال بالمسكن و الابتعاد عن الإقامة مع الوالدين . أو قد تحدث التنمية الاجتماعية و الاقتصادية للمرأة التحرر من القيود التي يفرضها الرجل و عدم الاعتراف بقوامته و قيادته للأسرة بشكل تام .

٣- و في الوقت ذاته قد يكون الصراع داخلياً بشكل مباشر و لكنه ثقافي ، فيكون هناك مواجهة بين ثقافة المجتمع (المعايير الدينية و الاجتماعية) و قيم التنمية الاقتصادية و الاجتماعية التي تتبناها سياسة المجتمع ، فقد تصطدم أهداف البرامج التنموية مع قيم و معايير اجتماعية رئيسة مرتبطة بقوة ثقافة المجتمع ،

و من أمثلة ذلك ما كان من معارضة بعض المجتمعات السعودية في السنوات الأولى لخطط التنمية لبرامج تعليم المرأة خوفاً من تدنيس قيمة الشرف العائلي الذي يتعلق كثيراً بسمعة و سيرة المرأة ، و كذلك عندما وقف بعض المجتمعات السعودية موقفاً سلبياً في بداية البث التلفزيوني و ظنته مخالفاً لقيم دينية و اجتماعية .

و غالباً عندما يكون هناك حتمية للصراع بين قيم المجتمع و قيم المجتمع و قيم التنمية فإن التغير في ضوء افتراضات النظرية الصراعية يسير في اتجاه (جدلي) أي من الحالة إلى نقيضها ، ، ثم تحول نحو التآلف بين الحالة الأولى و الثانية ، ثم الاتجاه نحو نقيضها (أي التحول من حالة "أ") إلى وضع مناقض و هي (حالة "ب") ثم الوصول إلى وضع التآلف بين الحالتين (أ- ب) ثم التحول إلى وضع معاكس لهما و هو حالة (ب – أ) و هكذا.

فمثلاً ظاهرة السكن مع العائلة بعد الزواج في المجتمع السعودي ، طرأ عليها تغير صراعي جدلي ، فقد كان الآباء يمنعون استقلال الأبناء في مساكن خاصة بهم بعد زواجهم ، باعتبار أن سكن زوجة الابن في البيت الأبوي هو من حقوق الوالدين في الفترة المستقرة السابقة (قبل البدء بتنفيذ خطط التنمية الاجتماعية و الاقتصادية ١٣٩٠ هـ) (و هذه حالة أ) و في السنوات الأولى من مرحلة التغيير الاجتماعي حدث النقيض

، فأصبح اتجاه الأبناء هو الاستقلال عن مسكن الآباء بعد الزواج باعتبار أن الاستقلال بسكن عن البيت الأبوي من حقوق الابن و الزوجة وغالباً ما يكون شرطاً لإتمام الزواج (وهذه حالة "ب") . و عندما استقر المجتمع نسبياً و انتهت مرحلة الحضانة الاجتماعية التي تتبع مباشرة بداية فترة التغيير ؛ أصبح هناك عودة من أفراد المجتمع نحو مشاركة العائلة بالسكن بعد الزواج ، و لكن ليس مماثلة للحالة (أ) بل إنها مزيج بين الحالتين (أ – ب) و هي مثل أن يشترك الأشقاء في بناء مساكن مجاورة للوالدين ، أو تصميم منزل للعائلة يتسع لأكثر من أسرة تعيش في استقلال عن الأخرى ، أو يعهد البعض الآباء إلى شراء أرض ذات مساحة واسعة و يمنح الأبناء عند زواجهم جزءاً منها لبناء مسكن ليصبح مجاوراً للبيت الأبوي .

و نسوق مثالاً آخر ، فقد طرأ على تعليم الفتاة في المجتمع السعودي تغير صراعي جدلي ، فكانت بداية المجتمع معارضة لتعليم الفتاة حتى أن التعليم للفتاة يعوق زواجها باعتبارها فتاة متحررة خرجت على القيم الاجتماعية (و هذه حالة "أ") ، تم تحول الأمر نقيضاً لهذه الحالة إلى انفتاح و إقبال متزايد من المجتمع ، و دفع بناتهم للحصول على الشهادات العلمية المتقدمة ، و أصبح عدم تعليم الفتاة عائقاً لزواجها بسبب عدم قبولها من الذكور الذين يرغبون بزوجات متعلمات (و هذه حالة "ب") ، و عندما استقر المجتمع نسبياً أصبح هناك تآلف بين الحالتين ، فأصبح كثير من أفراد المجتمع يرغبون في تعليم الفتاة و لكن إلى مستوى علمي معين ، و كذلك توجيهها نحو تخصصات علمية محددة .

و بشكل عام تظهر و تنتشر التغيرات الصراعية الجدلية في البناء الاجتماعي و الثقافي للمجتمع السعودي كالنظر مثلا لموقف أفراد المجتمع من ظاهرة البث التلفزيوني أو موقفهم من زواج الأقارب و مجاورتهم ، أو موقفهم من الالتحاق ببعض المهن و الوظائف ... و غير ذلك .

٤ - و من ناحية أخرى فإن إضفاء صفة الشرعية و الحماية للجوانب الثقافية المعنوية في سياسة التغيير الاجتماعي أبرزت حقيقة بالغة الأهمية و هي حدوث " هوة ثقافية " بسبب التغير في العناصر المادية للمجتمع و ثبات الجوانب الثقافية المعنوية أو تغيرها بنسبة أقل من تغير الجوانب المادية ، و معنى ذلك حدوث تخلف ثقافي كلما حدث تغير مادي .

و تفسير ذلك أن المجتمع السعودي ممثل في الحكومة عندما اعتمد في سياسة التغيير على مبدأ إضفاء صفة الشرعية و المحافظة على القيم الدينية و المعايير الاجتماعية للمجتمع السعودي ، لا يمكنه بأي حال من الأحوال فصل النماذج الروحية و الأخلاقية المقبولة عن بعض العناصر الثقافية المعنوية الشائعة في المجتمع ، كالتقاليد و العادات و الاتجاهات الفكرية و المعتقدات الشعبية ، فلا يمكن تثبيت عناصر معينة من الثقافة ، باعتبار أن الثقافة كل لا يتجزأ، و التفاعل و التداخل موجود بين قيمها الدينية و التقاليد و العادات الاجتماعية و المعايير و العرف الاجتماعي .

و لهذا تنشأ " الهوة الثقافية " من جراء بقاء كثير من القيم و المعايير الثقافية بدون تغيير ، أو تغيرها ببطء لا يتلاءم مع سرعة تغير الجوانب المادية في المجتمع .

فمثلاً احترام قيمة الوقت في مؤسسات المجتمع الحديثة كتنظيم المستشفيات بالمواعيد و تنظيم مواعيد إقلاع رحلات الطيران ، و التحديد بدقة أوقات حضور و انصراف الموظفين في المؤسسات و الشركات ؛ قد لا يتلاءم مع سلوكيات كثير من أفراد المجتمع التي تعودت على التعامل مع الوقت بحرية و بدون ضوابط ، و هذا مما يعيق تكيف أفراد المجتمع مع برامج التنمية ، فنجد من الكثيرين يعرضون عن العمل في مؤسسات القطاع الخاص بسبب صعوبة الالتزام بأوقات الدوام ، و بعضهم يعزف عن التعامل مع المستشفيات التي تتطلب دقة في المواعيد مع الأطباء فينصرف إلى الطب الشعبي الي يقبله في كل وقت .

و قد يحدث بسبب الهوة الثقافية في المجتمع تضارب بين الاتجاهات التقليدية و الاتجاهات الجدية ، فمثلاً يحصل الجمهور على الخدمة المتميزة في المؤسسات الحكومية حسب مكاناتهم و علاقاتهم الاجتماعية دون مراعاة لأخلاقيات و مسؤوليات الوظيفة من قِبَل الموظفين ، كذلك يمكن أن يترتب على ظاهرة الهوة الثقافية في المجتمع عدم توفر القيم الفنية الحديثة عند الفرد و التي تتلاءم مع الممتلكات المادية كالسيارة و الثلاجة أو الفرن ، فيكون تعاملهم مع هذه الماديات بطريقة عشوائية و بقيم تقليدية مماثلة لما كانوا يستخدمونه مع الماديات التقليدية السابقة التي تؤدي نفس الغرض و هكذا ...

ثانياً : نقطة الصفر في المجتمع السعودي ZERO POINT

و هي تلك النقطة التي يفترضها الباحث بداية لتغير اجتماعي في المجتمع المعني ، أي التي تفصل بين مرحلة سابقة على التغير و بين مرحلة التغير ، و منها أيضاً يبدأ قياس التغيرات الاجتماعية في المجتمعات التي خضعت لعوامل التغير ، كاتصال المجتمعات البدائية بالثقافة الغربية في حركات الاستعمار الأوربي ، كما فعل (جود فري ومونيكا ويلسون) (G. and M. Wilson) في دراستهما للمجتمعات البدائية في شرق أفريقيا (فؤاد إسماعيل ١٩٨٣ : ٤٢) .

إن افتراض نقطة صفر للمقارنة بين فترة سابقة على التغير و فترة التغير في مجتمع معين تقتضي اتباع طرق منهجية مختلفة في الحالتين ، ففي دراسة المجتمع في حالة الاستقرار (أي فيما قبل التغير) يستخدم الباحث المدونات و الوثائق التاريخية ، و يعتمد على جوانب من الفولكلور كالأدب الشعبي من قصص و أساطير و أمثال جارية ، كما يعتمد على ذاكرة المسنين ، و في هذه الحالة تتجه الدراسة نحو ثقافة المجتمع منهجاً و موضوعاً استناداً إلى أن الثقافة يمكن أن تعيش من خلال المصادر أجيالاً بعد الأجيال التي أنشأتها و صاغتها ، أما في دراسة المجتمع في فترة التغير فيعتمد الباحث على الملاحظة و الوقائع الإحصائية .

و لكن هل هناك أساس تاريخي يستند إليه الباحث لتحديد نقطة الصفر .. أم أنها نقطة يفترضها الباحث بطريقة اعتبارية أكثر منها موضوعية ؟ لقد رأت (لوسي مير) أن نقطة الصفر هي تحول تاريخي يتحدد بدخول عوامل مؤثرة في المجتمع المعني ، و تبناها آخرون مثل دويب على هذا النحو المذكور فأشار في الدراسة التي أجراها على قرية شاميريت في الهند إلى اتخاذ

عام (١٩٤٨) نقطة الصفر إذ قسمت البلاد إلى جزأين هما الهند و باكستان ، أي أن ذلك العام هو حدث تاريخي ابتدأت عنده التغيرات الاجتماعية .

و بالمثل جعل كل من (جودفري و مونيكا ولسون) اتصال المجتمعات البدائية في شرقي أفريقيا بالثقافة الأوروبية عند الاستعمار نقطة الصفر التي ابتدأت منها التغيرات في هذه المجتمعات ،

مما يضفي على نقطة الصفر ثوباً تاريخياً يجعلها أساساً صالحاً للتمييز بين مرحلتين من مراحل الوجود الاجتماعي تتضمنان تعارضاً ثقافياً و اجتماعياً في رأي جودفري و زوجته .

لذلك رأت (لوسي مير) أنه لدراسة أسباب التغير في مجتمع ما ، يجب أن نشخص فوراً نقطة بدئه ، الأمر الذي نزع إليه بعض الباحثين الذين درسوا التغير الاجتماعي بعد حدث تاريخي تعرضت له المجتمعات التقليدية بواسطة الاحتكاك بثقافات أرقى ، أو عن طريق تنفيذ مشروعات اقتصادية و تعليمية و اجتماعية ، أو بإدخال اصلاحات إدارية تنظيمية ، كما في المجتمعات القروية التي تتأثر بالمدينة و السلطات المركزية في العواصم ، و ذلك ما نراه في دراسات رد فيلد و يانج في قرى كوم المكسيكية و تايتو الصينية ، أو في دراسات عربية كما عند حامد عمار في دراسته للتغير الاجتماعي في قرية سلوا بأسوان ، أو عند عاطف غيث في دراسته للمجتمع القروي المتغير في قرى هلا و قيطون و كفر الشيخ .

و رغم ما تحاوله هذه الدراسات و غيرها من تحديد نقطة بدء تاريخي للتغيرات الثقافية و الاجتماعية في هذه المجتمعات ، إلا أنها لا تحدد بالدقة بداية محددة لهذه التغيرات ، كما أنها لا تفصل فصلاً تاماً بين مرحلتي الوجود الاجتماعية المستقرة و المتغيرة ، و هو ما يجعلها نقطة اعتبارية افترضت على طريق التطور الاجتماعي .

و لذا قد يختلف تقدير الحوادث التاريخية من باحث إلى آخر بوصفها عوامل مسؤولة عن أنواع معينة في التغير ، بالإضافة إلى صعوبة تحديد الوقت الذي استجاب فيه المجتمع لهذه العوامل رضاً أو قسراً ، ذلك أن ما بين وقوع المؤثرات المختلفة و وقوع الاستجابة فترة حضانة اجتماعية ، و فيها إما أن يتقبل المجتمع عوامل التغير ، و إما أن يلفظها تبعاً لمدى توافقها مع البيئة الداخلية فيه ، و لهذا يصعب على الباحث أن يحدد بالضبط البداية التاريخية الفعلية للتغير ،

و كل ما يستطيعه هو أن ينسب التغير الاجتماعي لبدايات أو نهايات عامة لتميز مراحل معينة من التغير بطريقة تقريبية ، و تؤكد ريتشاردز ذلك بقولها " إنه من الصعب إقامة أساس تاريخي لتحديد نقطة الصفر التي تبدأ منها في قياس تقدير العوامل التي أثرت في المجتمع محل الدراسة " .

و هكذا فإن نقطة الصفر لا يمكن إلا أن تكون بداية اعتبارية حددت بطريقة ذاتية بوصفها علامة مميزة على طريق التطور الاجتماعي في مجتمع ما .

و عندما نحدد نقطة الصفر للمجتمع السعودي بوصفها بداية اعتبارية للتغير الاجتماعي ؛ فإننا نتبع ما نزع إليه بعض الباحثين أمثال (ردفيلد و يانج) الذين درسوا التغير الاجتماعي بعد أحداث تاريخية تعرضت له المجتمعات التقليدية ن يمكن أن يكون هذا الحدث متمثلاً في تنفيذ مشروعات اقتصادية و تعليمية و اجتماعية و إصلاحات إدارية و تنظيمية مدخلة .

و بذلك نعد نقطة الصفر للتغير في " المجتمع السعودي " بداية تنفيذ برامج و خطط التنمية الاقتصادية و الاجتماعية الشاملة عام (١٣٩٠ هـ) ، و بذلك يكون عام (١٣٩٠ هـ) نقطة صفر تفصل بين فترتين متعارضتين و غير متماثلتين ، حيث يفصل ذلك التاريخ بين مرحلة سابقة على التغير و مرحلة التغير .

ثالثًا : الفترة المستقرة و الفترة المتغيرة في المجتمع السعودي

الفترة المستقرة	الفترة المتغيرة
نقصد بالفترة المستقرة في هذا الكتاب المرحلة الزمنية التي عاشها المجتمع السعودي قبل نقطة الصفر عام (١٣٩٠ هـ) أي قبل بداية عملية التغيير الاجتماعي .	أما الفترة المتغيرة فنقصد بها المرحلة الزمنية التي عاشها المجتمع بعد نقطة الصفر أثناء عملية التغيير الاجتماعي .

و يبدو واضحاً استخدام هذين المفهومين في الدراسات الاجتماعية و الأنثروبولوجية عند دراسة الباحثين التغير الاجتماعي في المجتمعات الإنسانية .

فقد أشار (روبرت ردفيلد) إلى أن الفترة السابقة على التغير و التي نطلق عليها في البحث فترة الاستقرار لها خصائص تنطبق على المجتمع المحلي الصغير ، و أن الأشخاص يشعرون بالانتماء الشديد للمجتمع ، كما يتميز المجتمع بالصغر أذ يكون المجتمع وحدة مستقلة للملاحظة المباشرة ، كما يتميز المجتمع بالتجانس و هو تشابه نشاط الأفراد على أساس الجنس و الطبقات ، فضلاً عما يتميز به المجتمع من الاكتفاء الذاتي و هو أن جميع أنواع النشاط الاقتصادي و الاجتماعي تستغرق كل حياة الفرد و الجماعة داخل المجتمع دون حاجة إلى الخارج .

و يعد (دور كايم) أبرز من أعطى خصائص مميزة لهاتين الفترتين على أساس تقسيم العمل ، إذ ذكر أن المجتمع عندما يعتمد على نفسه في الإنتاج ، و يتشابه إنتاج الأفراد فيه ؛ فإن المجتمع يقوم على التضامن الآلي ، و هذا ما تتميز به المجتمعات التقليدية في الفترة المستقرة .

و عندما يعتمد المجتمع على المجتمعات الأخرى في الإنتاج و يتميز داخلياً بتقسيم العمل ؛ فإنه يقوم على التضامن العضوي ، و هذا ما يظهر دائماً في الفترة المتغيرة عند انتقال المجتمعات من البساطة و التقليد إلى التحضر و التحديث . الفترة المستقرة و الفترة المتغيرة

وعندما تُذكر " الفترة المستقرة " في هذا الكتاب فإنها تعني المرحلة الزمنية التي عاشها المجتمع منذ توحيد كيان المملكة العربية السعودية عام ١٣٥١ هـ إلى نقطة الصفر عام (١٣٩٠ هـ و تعبر هذه الفترة عن استقرار في أنساق البناء الاجتماعي و ارتباطها بالبيئة و الثقافة السائدة .

و حينما تُذكر " الفترة المتغيرة " في هذا الكتاب فإنها تشير إلى المرحلة الزمنية التي عاشها المجتمع السعودي من نقطة الصفر عام (١٣٩٠هـ) (و هي بداية خطط التنمية) إلى هذه الفترة المعاصرة ، و تعبر هذه الفترة عن إحداث تغيير مقصود في أنساق البناء الاجتماعي و ثقافة المجتمع .

أسئلة المحاضرة الثانية

س١: (أن سياسة المجتمع السعودي في التنمية الاجتماعية و الاقتصادية قد منحت التغير الاجتماعي سمات و خصائص معينة خاصه في مصدره و اتجاهه و حركته)

تحدثي / تحدث بالتفصـــيل عن أهم خصـــائص و مظاهر التغير الاجتماعي في المجتمع السعودي.

س٢: اشرح / اشرحى الفارق بين مصطلحي التغير الاجتماعي و التغيير الاجتماعي.

الاجابات:

اجابة السؤال الاول: يبدو أن سياسة المجتمع في التنمية الاجتماعية و الاقتصادية قد منحت التغير الاجتماعي سمات و خصائص معينة خاصه في مصدره و اتجاهه و حركته ؛ فقد تبين أن أهم خصائص و مظاهر التغير الاجتماعي في المجتمع السعودي تنحصر بالأبعاد التالية.

١- لقد كان مصدر التغير في المجتمع السعودي داخلياً – أي من تفاعل الأفراد داخل البناء الاجتماعي للمجتمع – التحول في مراكزهم و مكاناتهم الاجتماعية ، بمعنى أنه يحدث من الآثار غير المباشرة للتنمية الاقتصادية و الاجتماعية على الأعضاء داخل النسق الاجتماعي ، فمثلاً التغير في قوامة و سلطة رب الأسرة ظهر كنتيجة ارتفاع مركز الزوجة و مركز الأبناء بسبب استقلال الزوجة و الأبناء اقتصادياً عن الآباء ، و انخفاض سلطة المدرس في النسق التربوي ظهر نتيجة لتفوق المكانة الاجتماعية و الاقتصادية لبعض الطلاب على مكانة مدرسيهم ، و هذا النمط من التغير يعرف في الدراسات الاجتماعية بالتغير التفاعلي.

٢- و قد يكون التغير من داخل البناء الاجتماعي و لكن لا يكون تفاعلياً في ظل القيم و المعايير الشرعية ، بل قد يكون في بعض الأحيان صراعياً يقوم على فكرة الصراع و فكرة التعارض بين قوة التحضر و قوة المعايير الثقافية (الدينية و الاجتماعية) .و من أمثلة ذلك صراع الأجيال الذي حدث في المجتمع السعودي من آثار التنمية الاقتصادية و الاجتماعية ، فقد دعا ارتفاع مراكز الأبناء بسبب استقلالهم المادي عن آبائهم إلى صراع القيم بين الأجيال الشابة و الأجيال التقليدية حول السلطة في المنزل الذي ترتب عليه استقلال بالمسكن و الابتعاد عن الإقامة مع الوالدين . أو قد تحدث التنمية الاجتماعية و الاقتصادية للمرأة التحرر من القيود التي يفرضها الرجل و عدم الاعتراف بقوامته و قيادته للأسرة بشكل تام .

٣- و في الوقت ذاته قد يكون الصراع داخلياً بشكل مباشر و لكنه ثقافي ، فيكون هناك مواجهة بين ثقافة المجتمع (المعايير الدينية و الاجتماعية) و قيم التنمية الاقتصادية و الاجتماعية التي تتبناها سياسة المجتمع ، فقد تصطدم أهداف البرامج التنموية مع قيم و معايير اجتماعية رئيسة مرتبطة بقوة ثقافة المجتمع ، و من أمثلة ذلك ما كان من معارضة بعض المجتمعات السعودية في السنوات الأولى لخطط التنمية لبرامج تعليم المرأة خوفاً من تدنيس قيمة الشرف العائلي الذي يتعلق كثيراً بسمعة و سيرة المرأة ، و كذلك عندما وقف بعض المجتمعات السعودية موقفاً سلبياً في بداية البث التلفزيوني و ظنته مخالفاً لقيم دينية و اجتماعية .

٤ - و من ناحية أخرى فإن إضفاء صفة الشرعية و الحماية للجوانب الثقافية المعنوية في سياسة التغيير الاجتماعي أبرزت حقيقة بالغة الأهمية و هي حدوث " هوة ثقافية " بسبب التغير في العناصر المادية للمجتمع و ثبات الجوانب الثقافية المعنوية أو تغيرها بنسبة أقل من تغير الجوانب المادية ، و معنى ذلك حدوث تخلف ثقافي كلما حدث تغير مادي. و تفسير ذلك أن المجتمع السعودي ممثل في الحكومة عندما اعتمد في سياسة التغيير على مبدأ إضفاء صفة الشرعية و المحافظة على القيم

الدينية و المعايير الاجتماعية للمجتمع السعودي ، لا يمكنه بأي حال من الأحوال فصل النماذج الروحية و الأخلاقية المقبولة عن بعض العناصر الثقافية المعنوية الشائعة في المجتمع ، كالتقاليد و العادات و الاتجاهات الفكرية و المعتقدات الشعبية ، فلا يمكن تثبيت عناصر معينة من الثقافة ، باعتبار أن الثقافة كل لا يتجزأ، و التفاعل و التداخل موجود بين قيمها الدينية و التقاليد و العادات الاجتماعية و المعايير و العرف الاجتماعي

الاجابة للسؤال الثاني::: _____

إن الفارق بين مصطلحي التغير الاجتماعي و التغيير الاجتماعي يتمثل في مدى تدخل الإنسان في عملية التغير.فكلما تدخل الإنسان لإحداث التغير أطلق على هذه العملية تغييراً ، و عادة يكون التغيير مخططاً ، و يسعى إلى إقامة بناء اجتماعي جديد يقوم على التحديد الواقعي و المثالي لاحتياجات المجتمع ، و التنمية الاجتماعية عملية من عمليات التغيير الاجتماعي المخططة و المبرمجة لإحداث تغيرات في الأنساق التربوية و الأسرية و البيئية و التنظيمية و الثقافية.

أما التغير الاجتماعي:: فإنه يحدث تلقائياً نتيجة تأثير خدمات و برامج أحدثها الإنسان في واقعه الاجتماعي ، و حينئذ يكون تغير الظاهرة بطريقة تلقائية ليس مقصوداً بفعل الإنسان و تدخله لإحداث هذا التغير . و على هذا الأساس فإن مصطلح " التغير الاجتماعي "يعبر عن الاتجاه الذي تتبعه الظاهرة الاجتماعية داخل النسق الاجتماعي في تطورها بطريقة تلقائية ، إما بتقهقرها أو تقدمها تبعاً للعوامل التي تتأثر بها داخل أو خارج البناء الاجتماعي.

هذه العوامل تكون غير موجهة في إصابة الظاهرة بالقوة أو الضعف أثناء وجودها في الواقع الاجتماعي ، فمثلاً ظاهرة الجريمة يزداد معدل ارتكابها في المجتمع بسبب التوسع في استقدام الأيدي العاملة الأجنبية ، و ظاهرة الجنوح عند الأحداث تزداد بسبب خروج المرأة للعمل خارج المنزل ، فيلاحظ من ذلك أن ظاهرة الجريمة أو الجنوح تأثرت بعوامل غير موجهة لها ، و هذا التحول الذي طرأ على معدلها يعد تغيراً لأنه كان تلقائياً .

اعداد : ابونايف ٩٩٩ / تنسيق: mona-2

المحاضرة الثالثة

أولاً : البناء الاجتماعي للمجتمع السعودي

إنَّ كلمة (بناء) تشير إلى وجود نوع من (التنسيق بين لأجزاء التي تدخل في تكوين الكل والذي نطلق عليه بناء)

هذه الوحدات الجزئية التي تكون البناء هم (الأفراد) الذين يمثل كل منهم مركزاً معيناً ، وله مكانه اجتماعية محددة ، ويؤدي دوراً محدداً في الحياة الاجتماعية من خلال الأنساق الفرعية الممثلة للبناء الاجتماعي .

والبناء الاجتماعي يقوم على (العلاقات البنائية بين الجماعات الثابتة والمستمرة) والتي تتخذ شكل أنساق ، كالنسق القرابي الاقتصادي والنسق التربوي والنسق الديني والنسق التنظيمي وغيرها من أنساق المجتمع .

والنسق أداة تصويرية يتصور الباحث في ضوئها موضوع دراسته على أن المجتمع ككل يتألف من مجموعة الأنساق المترابطة ، ويتحدد ترابطها ببعضها وعلاقاتها بالكل في ضوء مجموعة من المبادئ التنظيمية التي تحدد شكل هذا الترابط ، وتلك العلاقات ،ومن أهمها مراكز الأفراد ومكانتهم وأدوارهم الاجتماعية .

والنسق في هذا المثل فكرة عقلية وأداة تصويرية يستخدمها الباحث لتحقيق أغراض استرشاديه كاشفة .

ويعني ذلك أن تصور الباحث للظواهر على أنها عناصر في نسق ما يؤدي إلى نظرة مثمرة أو إلى نموذج تصوري مفيد يمكن أن تحلل الظواهر في ضوئه

وفي الحقيقة إن فكرة المجتمع كبناء اجتماعي يتألف من أنساق يحوي كل نسق أفراداً يشغلون مركزاً اجتماعياً داخل النسق ولهم مكانة اجتماعية على مستوى المجتمع ككل ، ويقومون بأدوار تتلاءم مع مراكزهم ومكاناتهم ، من الأفكار التي سوف تساهم في تحليل العلاقات الاجتماعية ،والكشف عن العوامل التي تؤدي إلى سير هذه العلاقات في المجتمع السعودي .

وعلى هذا الأساس سوف نهتم بالمفاهيم الرئيسية المكونة للبناء الاجتماعي في المجتمع لندرك الحقيقة الواقعية ،وتحليل الواقع الاجتماعي للمجتمع السعودي

ومن أهم هذه المفاهيم :

١- النسق الاجتماعي :

* يعرَّف النسق الاجتماعي بأنه : كل وحدة اجتماعية تؤدي وظيفة ، كما يُقصَد به أيضاً مجموعة معينة من التفاعلات بين الأشخاص الذين بينهم صلات متبادلة .

كما يُعرِّف (بارسونز) النسق بأنه:

عبارة عن فاعلين أو أكثر يحتل كل منهم مركزاً أو مكانة متمايزة عن الأخرى ويؤدي دوراً متمايزاً .

فهو عبارة عن نمطٍ منظم يحكم علاقات الأعضاء ويصف حقوقهم وواجباتهم تجاه بعضهم البعض ، وإطار من المعايير أو القيم المشتركة ، بالإضافة إلى أنماطٍ مختلفة من الرموز والموضوعات الثقافية المختلفة . والنسق الاجتماعي في أبسط تصوِّر له يتألف مِن شخصين أو أكثر ينشأ بينهم تفاعل مباشر أو غير مباشر في موقفٍ معين، وقد يشترط توافر حدود مكانية أو فيزيقية .

ويتبين من ذلك أنَّ المتجانسة والمتشابهة التي يقوم بها أفراد المجتمع. النسق الاجتماعي يتألف من الأدوار الاجتماعية

فعندما يقوم أفراد المجتمع بأدوارهم كآباء وأبناء وأزواج وأشقاء وأعمام وأخوال ، ويقومون بوظائفهم العائلية في التربية للأبناء والإنفاق على الأسرة وغيرها من الوظائف الأسرية ، فإنهم بذلك يحددون (النسق الأسري أو العائلي أو القرابى في المجتمع)،وعندما يقوم أفراد المجتمع بأدوارهم الاقتصادية ، كرجال الإدارة، والعمال، والموظفين الحكوميين

والموظفين في القطاع الخاص ، والباعة فإنهم بذلك يحددون (النسق الاقتصادي)،وعندما يقوم أفراد المجتمع بأدوارهم التربوية كالمدرسين وأساتذة الجامعات والإعلاميين وغيرهم ، فإنهم بذلك يحددون (النسق التربوي)

وعندما يقوم أفراد المجتمع بأدوارهم السياسية كالوزراء والقادة فإنهم يحددون (النسق السياسي)،

وعندما يقوم أفراد المجتمع بأدوار عسكرية وأمنية كالضباط وضباط الصف والجنود والطلاب العسكريين ؛ فإنهم بذلك يحددون (النسق العسكري)

وعندما يقوم أفراد المجتمع بأدوار مع الجيرة كالزيارة والتعاون معهم وغيرها فإنهم بذلك يحددون (نسق المجتمع المحلي،)

وعندما يقوم الأفراد في المجتمع بأدوار دينية كالانضمام لهيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر والمشاركة في منظمات الوعظ والإرشاد وتوعية الجاليات ، فإن الأفراد يساهمون في تحديد (النسق الديني) ،

وهكذا فإن التجانس والتشابه في الأدوار ومظاهر السلوك الذي يقوم بها أفراد المجتمع يمكن أن (تجعل الفرد ينتمي إلى عدة أنساق اجتماعية) في المجتمع ، (فهو يقوم بدور الأب في النسق الأسري ، ودور الوزير في النسق السياسي ، ودور المشتري في النسق الاقتصادي

ودور (الجار) في نسق المجتمع المحلي ، ودور الواعظ في النسق الديني وقد ينتمي الأب للنسق العسكري وينتمي الابن للنسق السياسي ، وتنتمي الأم للنسق الاقتصادي ، وتنتمي البنت للنسق التربوي ، وكل هذا يبرهن على أن المجتمع عبارة عن (بناء مركب يتألف من مجموعة الأنساق المتشابكة)،

والتي عادةً ما تكون متكاملة ومتساندة ؛ كل نسقٍ يدعم النسق الآخر حتى يساهم في استقرار وتوازن بناء المجتمع الكلي .

تتحدد المراكز و المكانات والأدوار الاجتماعية داخل النسق الاجتماعي وعلى مستوى المجتمع ككل من خلال المعايير والقيم الاجتماعية التي تحكم وتوجه سلوكنا عندما يتفاعل معنا الآخرون أو نتفاعل معهم ،وتتنوع مصادر المعايير والقيم الاجتماعية ، فمنها ما هو ديني ومنها ما هو عُرْفِي ، ومنها ما هو قانوني ، أي منظم في ضوء لوائح من الدولة .

أ- المركز الاجتماعي :

يعني حقوق وواجبات الفرد في حيز(محدد داخل وحدة اجتماعية معينة)ممثلة للنسق الاجتماعي ،كمركز الأب في الوحدة الأسرية ، ومركز العامل في المصنع ،ومركز المدرس في المدرسة ، ومركز الأستاذ في الكلية ، ومركز الطالب في العسكري في كلية عسكرية ، ومركز الوزير في وزارته وهكذا ..،

وقد يكون المركز الاجتماعي موروثاً كمركز الآباء والأعمام والأبناء وقد يكون مكتسباً كمركز المدرس والضابط والطبيب .

ب- المكانة الاجتماعية :

هي حقوق وواجبات الفرد على (مستوى النسق أو المجتمع ككل)

فالأب مثلاً قد يكون وزيراً أو ضابطاً أو طبيباً ، والعامل قد يكون ثرياً وينسب لعائلة من ذوي المستويات الاجتماعية المتقدمة ، والمدرس قد يكون فقيراً

ويعني هذا أن المكانة الاجتماعية عبارة عن عدة مراكز يشغلها الفرد وعدة خصائص وسمات يتميز بها ،فمن الممكن أن نصف مكانة الفرد من خلال المركز الاجتماعي ومستواه الاقتصادي ونوع العائلة التي ينتمي إليها ، وحتى من خلال الحي الذي يسكن فيه .، فجميع هذه العناصر وغيرها تخضع لمعايير وقيم اجتماعية تحدد مستوى المكانة الاجتماعية التي يشغلها الفرد ،

الاجتماعية التي يشغلها الفرد ، فقد يحتل في ضوء المعايير الاجتماعية مكانة اجتماعية عليا في السِلَّم الاجتماعي ، وقد يشغل مكانة متوسطة أو دنيا ، وقد يُصنِّف المجتمع المكانة الاجتماعية تصنيفاً اقتصادياً على أساس طبيعة المهنة أو الوظيفة أو حجم الدخل الشهري ، وقد تكون أهمية التصنيف بالانتماء العائلي أو القرابى .

ج- الدور :

هو(السلوك والوظيفة اللذان يقوم بهما الفرد) ويتوقع الآخرون أن يقوم بها ، وهذا يعني أن الأدوار مرتبطة بالتقدير الاجتماعي ، بمعنى أن المجتمع يتوقع أدوار الأفراد حسب نوعية ومستوى مراكزهم ومكاناتهم الاجتماعية التي يشغلونها في البناء الاجتماعي . فكل (مركز اجتماعي ومكانة اجتماعية) يتضمنان أدواراً سلوكية متوقعة ، فمثلاً بعض الأفراد يشغلون مراكز اجتماعية كآباء داخل أنساقهم الأسرية ،

لذلك يُطلَب منهم ويتوقع منهم أن يقوموا بأدوار معينة كالإنفاق على الأسرة والضبط الاجتماعي للأولاد ، وهؤلاء الآباء قد يكون لهم مكانات اجتماعية على مستوى المجتمع ككل ، فمثلاً إذا كانوا أغنياء وملتزمين دينياً نتوقع منهم مساعدة الفقراء والمحتاجين وكذلك عدم الإسراف .

ويتضح من هذا أن الأدوار مرتبطة بالمركز والمكانة وهما (وجهان لظاهرة واحدة).

المكانة والمركز مجموعة من الامتيازات والواجبات والدور هو (الوجه الديناميكي أو السلوكي للمركز والمكانة الاجتماعية) فنحن نشغل مراكز أو مكانات ، أما الأدوار فنحن نؤديها ،

فالدور هو أداء فرد معين لواجبات المركز والمكانة الاجتماعية ويتمتع بمميزاتها وحقوقها ، وليس معنى هذا أن العضو في أدائه لدوره له مطلق الحرية ، فالأدوار هي أنماط ثقافية للفعل لملء مركز ومكانة معينة ،

ونحن نعلم أن المركز والمكانة مرتبط بهما معايير وقيم توجه فعل شاغل المكانة أو المركز وتنبئ عن توقعات معينة والدور هو القيام بأعباء هذه الواجبات وتلك الامتيازات .

ثانياً : الصراع بين المركز والمكانة في بناء المجتمع السعودي

يكون المركز الاجتماعي (منسجماً وغير متوتر) مع المكانة الاجتماعية عندما تصبح العلاقة بينهما طردية ،

بمعنى أنه كلما ارتفع المركز الاجتماعي للفرد ؛ زادت المكانة الاجتماعية التي يشغلها ، ولكن يحدث (التوتر والصراع)بين المركز والمكانة الاجتماعية عندما يكون هناك حراك لأحدهما وثبات للآخر ،

فقد يحدث الصراع من تغير مركز الفرد إلى الأفضل ، لكنه ما يزال يشغل مكانة اجتماعية متدنية ، أو العكس ؛ فقد تتحسن مكانة الفرد الاجتماعية ، لكن مركزه الاجتماعي ما يزال متدنياً ، وكل هذا قد يُحدِث خللاً لنمط التفاعل في شبكة العلاقات الاجتماعية للفرد بسبب التناقض في القيم والمعايير المحددة لكل من المركز الاجتماعي والمكانة الاجتماعية ،

مما يترتب عليه من تناقض وصراع في الأدوار التي ترسم النمط العام للسلوك المرتبط بالمركز الاجتماعي ، والمرتبط كذلك بالمكانة الاجتماعية ،

وتنشأ هذه الظواهر غالباً في المجتمعات المحافظة ، التي تسعى إلى تثبيت ثقافتها وتراثها ثقافتها وتراثها الثقافي في برامجها التنموية ، من أجل بناء ثقافة قوية ، تبرز من خلال قوة المعايير والقيم الاجتماعية والمبادئ الدينية ،بحيث لا تمنح ثقافة المجتمع فرصة لظهور تصرفات وسلوكيات فردية ، وهو (ما ينطبق كثيراً على المجتمع السعودي)،

الذي اتبعت الحكومة فيه سياسة موجهة لتثبيت الثقافة الدينية والاجتماعية في جميع برامجها الحياتية .

لذلك يمكن القول أن ظاهرة الصراع بين المركز الاجتماعي والمكانة الاجتماعية تنشأ غالباً في المجتمعات ذات البناء الثقافي المسيطر على سلوك الأفراد ، والتي تعاني من وطأة التغير ، وخاصةً (التغير المفاجئ أو السريع) .

والمجتمع الرشيد الذي يقوم على بناء اجتماعي منظم وتغير ثقافي مخطط يتميز بتناسب أو على الأقل باستقرار في العلاقة بين المركز الاجتماعي والمكانة الاجتماعية لأفراده ، بينما يشيع في المجتمعات الإنسانية ذات البناء الاجتماعي غير المنظم أو التي حدث التغير الثقافي فيها تغيراً عشوائياً الصراع والتوتر بين المراكز والمكانات الاجتماعية للأفراد .

ونسوق أمثلة حول هذه الظاهرة :

فمثلاً لوحظ على المرأة في المجتمع السعودي بسبب التغيرات الثقافية والحضرية التي حدثت بعد عام (١٣٩٠ هـ) من جراء خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية – ارتفاع في مركزها الاجتماعي داخل النسق الأسري .

فهي في هذه الفترة المتغيرة تقوم بأدوار مساوية تقريباً لدور الرجل ، فهي تقوم بوظيفة الإنفاق على الأسرة ، وتربية الأبناء ، واتخاذ القرارات ، وهذا عكس مركزها الاجتماعي المتدني الذي كان في الفترة التقليدية السابقة عندما كانت تقوم بدور هامشي وثانوي في الأسرة

أما من ناحية مكانة المرأة الاجتماعية على مستوى المجتمع ككل في هذه الفترة المتغيرة فهي مازالت تحتل مكانة اجتماعية متدنية عن الرجل ، وهي نفس المكانة التي كانت تشغلها في الفترة السابقة .

وفي هذا المثل يلاحظ أن مركز المرأة الاجتماعي في المجتمع قد طرأ عليه تغير ، فقد مُنحت مركزاً أعلى داخل النسق الأسري ، بينما استمرت المكانة الاجتماعية للمرأة متدنية على مستوى المجتمع بالرغم من تحسن مركزها الاجتماعي ، لذلك نجد كثيراً من الذكور (الأزواج) في المجتمع يتيحون للمرأة المشاركة في اتخاذ القرار ، وقد يمنحونها فرصة اتخاذ كثير من القرارات الأسرية المهمة ، كالإنفاق والصرف على متطلبات الأسرة ، وترتيب زواج الأولاد ، وتحديد السفر والزيارات العائلية،

ولكن البعض لا يستطيع (أن يُصرِّح للآخرين) في المجتمع أن الزوجة تقوم بتلك الأدوار والمهام ، ويقنع الآخرين أن المرأة مجرد أداة تنفيذ لقراراته، لأن قيم المجتمع ومعاييره تسخر من أولئك الرجال الذين تقودهم زوجاتهم لذلك يحرص الذكور في المواقف الاجتماعية العامة أمام الآخرين على الظهور بمكانة اجتماعية متقدمة على المرأة ، كأن تركب في المقعد الخلفي من السيارة ، أو تمشي في الأسواق خلف الرجل ، أو تحمل الأطفال على كتفها والرجل يمشي منفرداً ، أو يكون موعد تناول الطعام للإناث مع بعض .في المناسبات العامة بعد انتهاء الرجال من الطعام

وعلى نحوٍ مماثل نجد التوتر والصراع بين المراكز والمكانات الاجتماعية في المجتمع السعودي قائماً داخل النسق التربوي ، فنجد مثلاً مكانة المدرس الاجتماعية في هذه الفترة المتغيرة قد انخفضت بالنسبة لمكانته الاجتماعية التي كان يشغلها في الفترة السابقة بالرغم من أن مركزه الاجتماعي داخل المدرسة مازال مرتفعاً ،

ويتميز بمركز متقدم بالنسبة للطالب . ويأتي انخفاض مكانة المدرس في هذه الفترة المتغيرة بسبب ارتفاع المكانة الاجتماعية للطلاب ، فمعظم الطلبة يستمدون مكانتهم الاجتماعية من مكانات آبائهم وأقاربهم الاجتماعية ،فقد يكون أحد أولياء أمور الطلبة وزيراً أو طبيباً أو تاجراً أو ضابطاً مما يؤثر على مكانة المدرس وبالتالي يتأثر دوره سلباً في القيام بوظيفته

(مركزه الاجتماعي) كمربٍ ومدرس والتي كان يقوم بها على أكمل وجه في الفترة التقليدية المستقرة السابقة عندما كان يحظى بمركز عالٍ ومكانة اجتماعية متقدمة على الطلبة ، مما كان يسهل قيامه بدوره التربوي ، حيث كان يقل تمرد الطلاب على المدرسين ، ويقل كذلك الهروب والغياب من المدارس ، عكس ما حدث في هذه الفترة المتغيرة عندما انخفضت مكانة المدرس حتى أصبحت من العوامل الرئيسية التي منحت فرصة للطلاب بتمردهم على الأنظمة المدرسية وعلى إدارة المدرسة والمدرسين ، وكذلك ساهمت في ميل الطالب نحو الغياب والهروب من المدرسة .

ونسوق مثالاً أخيراً حول الصراع والتناقض بين(المركز الاجتماعي والمكانة الاجتماعية في المجتمع السعودي ، فيلاحظ مثلاً أنَّ الطالب العسكري داخل المؤسسات العسكرية يحظى بمركز متدنٍ في السلَّم الاجتماعي ، ويعامل بدونية من قِبَل الضباط في الفترة المستقرة السابقة ومازالت الدونية قائمة حتى هذه الفترة المعاصرة .

بالرغم من أن المكانة الاجتماعية للطلاب العسكريين الملتحقين بالكليات العسكرية في هذه الفترة المتغيرة قد زادت وحصل عليها حراك اجتماعي نحو الأفضل .

فقد كان الطلاب العسكريون في مكانة اجتماعية متدنية في الفترة المستقرة السابقة .

وينظر إلى المهن والوظائف العسكرية بشكلٍ عام من قِبَل المجتمع بدونية ، ومؤشر ذلك أن الكليات العسكرية في الفترات السابقة كانت تخطط وتقوم بحملة إعلامية في المدارس الثانوية في جميع أنحاء المملكة لإقناع الطلاب بالالتحاق في الوظائف العسكرية أما في هذه الفترة المعاصرة فيلاحظ أن المتقدمين للالتحاق بالكليات العسكرية قد ازدادوا ، وأعدادهم يفوق العدد المقرر بأضعاف وبقناعة ذاتية ، وبدون حملات إعلامية وذلك لأن المجتمع منح الوظائف والمهن العسكرية مكانة اجتماعية عليا تختلف عن نظرة المجتمع لممثل هذه الوظائف والمهن في الفترة السابقة ، بالرغم من أنه مازال العسكريون في مركز أقل داخل المؤسسة العسكرية .

وهذا التناقض والصراع بين (المركز الاجتماعي والمكانة الاجتماعية) للطالب العسكري يحدث خللاً وتوتراً في الدور المتوقع منه وذلك عند القيام (بمهام الوظيفة الأمنية) لأن المواقف الاجتماعية في التربية العسكرية القائمة على العنف والتسلط ، غالباً ما تختلف عن المواقف الاجتماعية في تربية المجتمع الدينية والاجتماعية (في الأسرة والمدرسة والحي)والقائمة على الألفة والتعاون مما قد يحدث من رجل الأمن أنماطاً سلوكية غير مرغوبة ، وتصرفات مع الجمهور غير مقنعة تختلف عن القيم الدينية والاجتماعية للمجتمع المدني .

ولكي نحد من هذا الخلل الذي يمكن أن يحدث في دور رجل الأمن ينبغي (الرفع من المركز الاجتماعي) للطالب العسكري داخل المؤسسة العسكرية ، حتى يحظى بتقدير اجتماعي ، ليصبح أكثر قابلية للتأثر بالتعلم و التعليم ، و(إعادة تشكيله تربوياً) بما يتناسب مع المجتمع المدني ،وبما يتناسب مع أدواره ومهامه الوظيفية ، وبما يتلاءم ومكانته لاجتماعية العليا التي منحها إياه المجتمع في هذه الفترة المعاصرة .

ويوجه عام فإن التغيير الاجتماعي والاقتصادي الذي حدث في المجتمع السعودي مع تطبيق برامج خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية منذ عام (١٣٩٠ هـ) وبالتحديد بعد انتهاء فترة الحضانة الاجتماعية لتلك البرامج ومرور عشر سنوات على العمل بها (أي منذ عام ١٤٠٠ هـ)

قد أحدث حراكاً وتغيراَ لبعض المراكز والمكانات الاجتماعية لكثير من الأفراد والوظائف في المجتمع . وقد كان يفترض أن اتجاه التغير في العلاقة بين بمعنى أنه كلما ازداد المركز الاجتماعي ارتفعت المكانة الاجتماعية ،وأن ثبات أحدهما وتغير الآخر يحدث صراعاً ويؤثر في الأدوار والوظائف التي يقوم بها الأفراد في النسق الاجتماعي ، وعلى مستوى بناء المجتمع ككل .

وفيما يلي نعرض نماذج لبعض التناقض والصراع بين المراكز والمكانات الاجتماعية للأفراد في المجتمع السعودي ، والتي حدثت بسبب التغيير الاجتماعي السريع المصاحب لبرامج خطط التنمية الاجتماعية والاقتصادية والذي بدأ منذ عام (١٣٩٠هـ) ، وهذه النماذج كما يلي :

الفرد	المركز والمكانة قبل عام (١٣٩٠هـ)				المركز والمكانة بعد عام (١٣٩٠هـ)			
	مركز متدنٍ	مركز متقدم	مكانة منخفضة	مكانة عليا	مركز متدنٍ	مركز متقدم	مكانة منخفضة	مكانة عليا
المرأة	✓		✓			✓	✓	
الطالب العسكري	✓		✓		✓			✓
المدرّس		✓		✓		✓	✓	
الطالب	✓			✓		✓	✓	
المدرسة		✓	✓		✓			✓
الطالبة	✓			✓		✓	✓	
الضابط		✓		✓		✓	✓	
الخادمة المنزلية	✓		✓			✓	✓	
العم		✓		✓		✓	✓	
الخال	✓		✓			✓		✓
اللاعب في الأندية	✓		✓			✓	✓	
التخصص في الكيمياء		✓	✓			✓	✓	

ثالثًا : الأهداف الذاتية والاجتماعية في بناء وثقافة المجتمع السعودي

على ضوء المركز والمكانة الاجتماعية اللذين يشغلهما الفرد في البناء الاجتماعي يتحدد له أهداف ذاتية وأهداف اجتماعية ، يحاول تحقيقها في بيئته الاجتماعية التي يعيش فيها ، من أجل إشباع حاجاته البيولوجية والاجتماعية والاقتصادية

ـ والأهداف الذاتية ؛ تعبر عن طموحات لها خصوصيتها الفردية ، وهي غامضة بالنسبة للآخرين ، ونادراً ما يفصح عنها الفرد في المواقف الرسمية ،

وهي عكس ـ الأهداف الاجتماعية : التي تعبر عن أهداف عامة ، وشائعة ، ومقبولة في المجتمع ، ويمكن أن يصرح بها في المناسبات والمواقف الرسمية .

والمجتمع الرشيد هو الذي تتفوق فيه الأهداف الذاتية على الأهداف الاجتماعية ،

أو على الأقل تتطابق وتتجانس فيه أهداف أفراده الذاتية مع أهدافهم الاجتماعية ، بينما يصيب المجتمع الخلل وعدم الرشد عندما تتفوق فيه الأهداف الاجتماعية ، أو تتباين الأهداف الذاتية للأفراد مع أهدافهم الاجتماعية .

وعملية التباين بين الأهداف الذاتية والأهداف الاجتماعية هو رد فعل طبيعي للتوتر والتناقض بين المركز الاجتماعي والمكانة الاجتماعية للأفراد والذي يعيش في المجتمعات التي تتميز بسيادة ثقافتها على سلوك وتصرفات الأفراد ، ولا تمنح فرصة لبروز القيم والطموحات الفردية ، وكثيراً ما يشيع التباين بين الأهداف الذاتية والأهداف الاجتماعية للأفراد في (المجتمعات العربية والنامية)،

باعتبار أن ثقافة المجتمع تفرض عليهم تقديم مصلحة المجتمع على منفعة الذات . لذلك تصاغ الأنظمة والقوانين والسياسات والبرامج في ضوء خدمة المجتمع ، وإغفال المتطلبات والأهداف الفردية ، بينما تشيع القيم الفردية وتحقيق الأهداف الذاتية في المجتمعات الصناعية والمتقدمة ، التي تحاول أن تضع السياسات والبرامج والقوانين والأنظمة بما يسهل وييسر تحقيق الطموحات الذاتية ، بدون الضرر بمصلحة الجماعة .

(والأهداف الذاتية هي المحرك الرئيس)لأدوار وسلوكيات الأفراد في المجتمع ، وكبحها أو عرقلتها تهديد بقتل الذات والطموحات الفردية ، لذلك نجد الكثير من أبناء المجتمعات في الدول النامية تقتل طموحاتهم وأهدافهم الذاتية في مهدها ، لأنهم لم يستطيعوا أن يعبروا عنها في المواقف الرسمية ، كذلك لن تجد قبولاً في ظل سيطرة الأهداف الاجتماعية .

فمثلاً قد يلتحق شاب في أحدٍ المعاهد والكليات العسكرية ، ويصرح في المواقف الرسمية (عند إجراء المقابلة مثلاً) بأن هدفه الرئيس من التأهيل العسكري هو(خدمة الوطن) في أحد الوظائف العسكرية ، وهذا يعبر عن هدف اجتماعي عام ، يصرح فيه كما يصرح الآخرون من أجل تيسير عملية قبوله ،ولكن بنفس الوقت نجد أن الفرد الذي يصرح بهذا الهدف

الاجتماعي يبطن هدفاً ذاتياً له خصوصيته الفردية ، وقد يكون الحصول على (مكانة اجتماعية متقدمة في المجتمع) هدفاً ذاتياً يطمح لتحقيقه من جراء التحاقه بالمهن العسكرية ،

ولكن برامج المؤسسة العسكرية في المجتمعات غالباً ما تكون موجهة وتحقق الأهداف الاجتماعية العامة للمجتمع ، ولا تستطيع أن تقدم النجاح لجميع الأفراد وتضمن تحقيق أهدافهم الذاتية (كالحصول مثلاً على مكانة اجتماعية متقدمة في المجتمع)

فقد تنتهي فترة التأهيل العسكري للفرد ، ويلحق إجبارياً بوظيفة عسكرية ليس لها أهمية اجتماعية ، ولا تمنح مكانة اجتماعية متقدمة له ، كالعمل في حراسة الحدود أو بمصلحة السجون أو في مناطق نائية ، وهنا (لا تمنح الوظيفة العسكرية مكانة اجتماعية للفرد)، ولا يمكن أن تحقق له هدفه الذاتي والذي من أجله التحق بالمؤسسات التدريبية العسكرية ، وبسبب ذلك قد تنتهي الطموحات الفردية بالوظيفة ويحصل من الفرد سلوكيات كثيرة منها الابتداع أو الانسحاب أو الطقوسية أو التمرد .

وعند الرغبة في الزواج قد يصرح الفرد لأسرته بأهدافه الاجتماعية عند الاختيار للزواج ، مثل الرغبة بامرأة على مستوى عالٍ من التدين ومن أسرة معينة ، بينما يبطن أهدافاً ذاتية لهذا الاختيار ، كأن يكون الاختيار مثلاً لهذه المرأة بالذات بسبب مكانة أسرتها الاجتماعية والاقتصادية للاستفادة من أقاربها ،

أو قد يُصرِّح عند اختياره الزواج من امرأة موظفة أنه من أجل أن تشغل وقت فراغها ، بينما يبطن هدفاً ذاتياً وراء ذلك الاختيار وهو الاستفادة من مرتبها الشهري . وقد يتزوج هؤلاء الأفراد من أسر ذات مكانة اجتماعية واقتصادية عليا وقد يتزوجون أيضاً من زوجات

موظفات لهن دخول شهرية ، إلا أنهن قد لا يحققن الأهداف الذاتية لأزواجهن والتي من أجلها تم اختيارهن كشريك في الزواج ، فقد(يعترض كثيراً من الأزواج مشكلات للاستفادة من المكانة الاجتماعية لأسرة الزوجة ، أو يكون هناك معوقات للاستفادة من مرتب الزوجة ، فتقتل الأهداف الذاتية لدى الأزواج في مهدها ، أو على الأقل يُحِد منها ولا تتحقق بشكل تام ، فينتج من جراء ذلك استجابات كثيرة كالانسحاب أو التمرد أو الطقوسية أو الابتداع .

وفيما يلي نعرض بعض الأهداف الاجتماعية الشائعة ، وكذلك بعض الأهداف الذاتية الخفية المنتشرة عند الأفراد في المجتمع السعودي وهي كالآتي :

الرغبة و الموقف	الهدف الاجتماعي	الهدف الذاتي
عند تزويج الاباء للبنت	سترها و سنة الحياة	الاستفادة من المهر
طلب بعثه دراسية	الحصول على شهادة و العلم	الحصول على الترويح بدون ضوابط اجتماعية
ركوب سيارة فخمة	القدرة المادية – الامان	اعجاب الجنس الاخر
الديمقراطية في الادارة	تحقيق مبدأ الشورى	التخلي عن مسؤولية اتخاذ القرار
الدكتاتورية في الادارة	المحافظة على الصالح العام	عدم منح فرصة لبروز الاخرين
العمل في سفاره خارجية	خدمة البلد	تدريس الاولاد
اكرام الجار	حق الجار	الاستفادة المادية من الجار

أسئلة المحاضرة :-

س١: عرف / عرفي المصطلحات التالية:

١- النسق الاجتماعي / ٢- المكانة الاجتماعية / ٣- الدور / ٤- المركز الاجتماعي

١-يعرَّف النسق الاجتماعي بأنه :

كل وحدة اجتماعية تؤدي وظيفة ، كما يُقصَد به أيضاً مجموعة معينة من التفاعلات بين الأشخاص الذين بينهم صلات متبادلة . كما يُعرِّف (بارسونز) النسق بأنه:

عبارة عن فاعلين أو أكثر يحتل كل منهم مركزاً أو مكانة متمايزة عن الأخرى ويؤدي دوراً متمايزاً .

فهو عبارة عن نمطٍ منظم يحكم علاقات الأعضاء ويصف حقوقهم وواجباتهم تجاه بعضهم البعض ، وإطار من المعايير أو القيم المشتركة ، بالإضافة إلى أنماطٍ مختلفة من الرموز والموضوعات الثقافية المختلفة . والنسق الاجتماعي في أبسط تصوِّر له يتألف مِن شخصين أو أكثر ينشأ بينهم تفاعل مباشر أو غير مباشر في موقفٍ معين، وقد يشترط توافر حدود مكانية أو فيزيقية.

٢ - المكانة الاجتماعية :

هي حقوق وواجبات الفرد على (مستوى النسق أو المجتمع ككل)

فالأب مثلاً قد يكون وزيراً أو ضابطاً أو طبيباً ، والعامل قد يكون ثرياً وينسب لعائلة من ذوي المستويات الاجتماعية المتقدمة ، والمدرس قد يكون فقيراً

ويعني هذا أن المكانة الاجتماعية عبارة عن عدة مراكز يشغلها الفرد وعدة خصائص وسمات يتميز بها ،فمن الممكن أن نصف مكانة الفرد من خلال المركز الاجتماعي ومستواه الاقتصادي ونوع العائلة التي ينتمي إليها ، وحتى من خلال الحي الذي يسكن فيه .، فجميع هذه العناصر وغيرها تخضع لمعايير وقيم اجتماعية تحدد مستوى المكانة الاجتماعية التي يشغلها الفرد .

الاجتماعية التي يشغلها الفرد ، فقد يحتل في ضوء المعايير الاجتماعية مكانة اجتماعية عليا في السِلَّم الاجتماعي ، وقد يشغل مكانة متوسطة أو دنيا ، وقد يُصنِّف المجتمع المكانة الاجتماعية تصنيفاً اقتصادياً على أساس طبيعة المهنة أو الوظيفة أو حجم الدخل الشهري ، وقد تكون أهمية التصنيف بالانتماء العائلي أو القرابى .

٣- الدور :

هو(السلوك والوظيفة اللذان يقوم بهما الفرد) ويتوقع الآخرون أن يقوم بها ، وهذا يعني أن الأدوار مرتبطة بالتقدير الاجتماعي ، بمعنى أن المجتمع يتوقع أدوار الأفراد حسب نوعية ومستوى مراكزهم ومكاناتهم الاجتماعية التي يشغلونها في البناء الاجتماعي . فكل (مركز اجتماعي ومكانة اجتماعية) يتضمنان أدواراً سلوكية متوقعة ، فمثلاً بعض الأفراد يشغلون مراكز اجتماعية كآباء داخل أنساقهم الأسرية ،

لذلك يُطلَب منهم ويتوقع منهم أن يقوموا بأدوار معينة كالإنفاق على الأسرة والضبط الاجتماعي للأولاد ، وهؤلاء الآباء قد يكون لهم مكانات اجتماعية على مستوى المجتمع ككل ، فمثلاً إذا كانوا أغنياء وملتزمين دينياً نتوقع منهم مساعدة الفقراء والمحتاجين وكذلك عدم الإسراف .

٤- المركز الاجتماعي :

يعني حقوق وواجبات الفرد في حيز(محدد داخل وحدة اجتماعية معينة)ممثلة للنسق الاجتماعي ،كمركز الأب في الوحدة الأسرية ، ومركز العامل في المصنع ،ومركز المدرس في المدرسة ، ومركز الأستاذ في الكلية ، ومركز الطالب في العسكري في كلية عسكرية ، ومركز الوزير في وزارته وهكذا ..،

وقد يكون المركز الاجتماعي موروثاً كمركز الآباء والأعمام والأبناء وقد يكون مكتسباً كمركز المدرس والضابط والطبيب .